

بوادر تشكل الفكر السياسي الإسلامي في مرحلة الخلافة الراشدة

**Signs of Islamic Political Thought
in the stage of Rational Caliphate**

طالب الدكتوراه: فارس بكيس⁽¹⁾ د/ عمر حيدوسي
كلية العلوم الإسلامية جامعة باتنة 1
مخبر العلوم الإسلامية في الجزائر
hidoussi.72@gmail.com fbekkis19@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/07/30

تاريخ القبول: 2019/06/30

الملخص:

تتركز الأفكار التي يتناولها الموضوع على مظاهر تطور الفكر السياسي الإسلامي في مرحلته الأولى، بدءًا بوفاة الرسول وانتهاءً بسقوط دولة المدينة، فالفكر السياسي في هذه المرحلة هو فكر تاريخ مرتبط بالأحداث والوقائع، وغير مفارق لهما. ويحاول التعرف على مدى تجاوب ظهور الأفكار السياسيّة مع الأحداث التاريخية والكشف عن السياقات الأولى التي أسهمت في انبثاق الفكر السياسي الإسلامي، حيث شهد الفكر السياسي الإسلامي في مرحلته الأولى عدّة تطوراتٍ عكست مدى استجابته للأحداث، إضافة إلى الظروف التاريخية التي عاشها المسلمون، وكذلك التطوّرات على مستوى بنية المجتمع.

¹ - المؤلف المراسل.

الكلمات المفتاحية: الفكر؛ السياسة؛ الخلافة؛ الفكر السياسي؛ الأحداث التاريخية.

Abstract:

The ideas dealt with by the subject focus on the development of Islamic political thought in its early stages, beginning with the death of the Prophet and ending with the fall of Medina. Political thought at this stage is a history thought linked to events and facts, and they are not separated. And tries to identify the extent to which the emergence of political ideas and historical events.

Islamic political thought in its early stages witnessed several developments that reflected its responsiveness to the events, in addition to the historical circumstances experienced by Muslims during the period of sedition, as well as developments on the level of the structure of society.

Key words: thought; politics; succession; politics thought; historical events.

مقدمة:

كان المسلمون في عهد الرسالة في غنى عن أيّ اجتهاد عقلي في مجال تنظيم شؤون دولتهم؛ فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم، نبيهم وحاكمهم، وبالتالي يشرّع لهم ما تقوم به حياتهم الدينية والدنيوية. كما أنّه صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم كيفية إصدار الأمر السياسي؛ حيث أنّه لجأ إلى استشارتهم عدة مرات، وتجسد ذلك في استشارته لهم عن مكان اتخاذ المعسكر في غزوة بدر وكذلك في حفر الخندق حول المدينة. غير أنّه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، كان لابد للمسلمين من الاجتهاد لاستنباط الأحكام التي ينظّمون بها شؤونهم، فكانت أول حادثة جعلتهم يلجؤون

بواخر تشكل الفكر السياسي الإسلامي في مرحلة الخلافة الراشدة

إلى أعمال الفكر هي ذلك الاجتماع الهام الذي وقع في سقيفة بني ساعدة لاختيار خليفة لهم، ومنذ ذلك بدأت بواهر الفكر السياسي تظهر وتتطور في التاريخ الإسلامي.

إذ يصبو هذا البحث إلى فهم السياق التاريخي، الذي تبلور في إطاره الفكر السياسي الإسلامي خلال هذه الفترة، ومعرفة مقدار التجاوب بين الحركة التاريخية التي جسدها النمو المؤسستاتي للدولة، وبين الأفكار والنظريات السياسية التي ظهرت في هذه المرحلة المتقدمة من تاريخ الإسلام والمسلمين. استنادًا إلى هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الآتية:

- هل يوجد فكر سياسي إسلامي؟ وما العناصر التي ساهمت في نشأته؟
- ما هي أصوله؟ وما خصائصه في تلك المرحلة؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم السياق التاريخي لتشكل الفكر السياسي الإسلامي خلا الفترة الراشدة، ومعرفة مقدار التجاوب بين الحركة التاريخية التي جسدها النمو المؤسستاتي للدولة، وبين الأفكار السياسية التي ظهرت في تلك المرحلة المتقدمة من تاريخ المسلمين.

الدراسات السابقة: وقد اعتمدت في معالجة هذا الموضوع على مجموعة من الدراسات يأتي في مقدمتها كتاب الأستاذ محمود بوترة "نشأة الفكر السياسي في الإسلام من وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى بداية القرن الرابع الهجري"، وهو كتاب قيم في بابه تناول تطور الفكر السياسي في مرحلة الراشدين، ثم في مرحلة انقسام الأمة فكرياً، وأخيراً تناول انقسام الأمة سياسياً.

بالإضافة لرسالة الماجستير للباحث خير الدين يوجه بعنوان "تطور الفكر السياسي عند أهل السنة فترة التكوين من بدايته حتى الثلث الأول من القرن الرابع الهجري"، وقد تتبع الفكر السياسي منذ نشأته، وعدد مزاياه، كما خص بالدراسة الفكر السياسي السني دون غيره من الفرق والمذاهب.

أهداف البحث: يسعى هذا الموضوع لتشخيص حركية الفكر السياسي الإسلامي، وذلك بالوقوف على العوامل والأسباب التي ساهمت في بلورته وتشكله، إضافة إلى العمل على بيان الجذور التاريخية التي عملت على صياغة هذه الأفكار، إلى جانب التعرف على طبيعة المنجز الفكري السياسي واستنباط خصائصه وقضاياها.

وللإجابة عن الإشكالية الأساسية قسمت البحث إلى مبحثين بالإضافة على مبحث تمهيدي وخاتمة.

المبحث التمهيدي: الفكر السياسي الإسلامي - المصطلح والدلالة-

لإعطاء فكرة واضحة وشاملة عن تطوّر الفكر السياسي الإسلامي في مراحلها الأولى، ينبغي التعريف بهذا المركب اللفظي، وبمكوناته الأساسية، لذا سأتناول مفهوم الفكر، بالإضافة إلى مفهوم السياسة ثم نخلص إلى مفهوم الفكر السياسي الإسلامي.

أولاً: تحديد مفهوم الفكر السياسي

أ: مفهوم الفكر

وردت مادة "فكر" في لسان العرب، بمعنى: إعمال الخاطر في الشيء¹، وقريب من هذا المعنى نجده عند كل من ابن فارس والفيروز آبادي والزبيدي²، وخلاصة التعريفات اللغوية أن الفكر مرادف لإعمال العقل والنظر في الأشياء. وننوه إلى أن مفهوم الفكر عند المتقدمين من الناحية الاصطلاحية لا يختلف عن مفهومه اللغوي من إعمال للعقل والنظر في الأشياء³، غير أنه عند المعاصرين يتعدى عملية النظر إلى ما ينتج عن عملية التفكير من تصوّرات وأحكام ورؤى حول القضايا المطروحة⁴. فلم يعد محصوراً في أنه أداة أو آلية من خلالها يستطيع الإنسان النظر وإعمال عقله في الأشياء بل تعدى ذلك ليشمل ما يفرزه من آراء وأفكار ونظريات.

ب- مصطلح السياسة

ورد لفظ السياسة عند الفيروز آبادي بمعنى الأمر والنهي قال: "سُستُ الرعيّة سياسة، أمرتها ونهيتها..."⁵، وجاء عند الزبيدي السياسة: القيام على

بواخر تشكل الفكر السياسي الإسلامي في مرحلة الخلافة الراشدة

الشيء بما يصلحه، وساس الناس سياسة: تولى رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور: دبرها وقام بإصلاحها⁶.

بناء على التعاريف السابقة نخلص إلا أن مدلولات السياسة في اللغة لا تتفك عن قيادة الناس وتدبير شؤونهم بما يصلح أمرهم.

وحتى تتضح الرؤية أكثر ينبغي التنبيه أن لفظة السياسة عند المتقدمين من فقهاء وأدباء يدور حول أربعة أمور هي: تدبير أمور الرعية والحفاظ على النظام وإقامة العدل والحفاظ على الأمن⁷.

من العرض السابق يتضح تقارب معنى السياسة لغة واصطلاحاً، وهي القيام بأمر الناس بتدبير ما يصلحهم ودرء المفسد عنهم. وبالمقارنة يتضح أن هذه التعاريف وضعت بعد عصر التدوين أي أن مفهوم السياسة في القرن الأول الهجري أقرب إلى التعاريف اللغوية منها إلى المفاهيم الاصطلاحية، ويمكن القول أن التعاريف عرفت نوعاً من الاستقرار المفاهيمي طيلة السبع قرون الأولى، وهذا يرجع إلى الاستقرار في حركية المجتمع الاقتصادية.

ثانياً: مفهوم الفكر السياسي الإسلامي

بعد أن قدمنا تعريف الفكر والسياسة في اللغة والاصطلاح كان لابد من الخروج بتعريف للفكر السياسي عامة ولل فكر السياسي الإسلامي خاصة.

ذكر فاخر جاسم تعريفاً للفكر السياسي جاء فيه: "هو مجموعة الآراء والأفكار التي صاغها العقل البشري لتفسير الظاهرة السياسية، وعلاقتها بالمجتمع من حيث قوتها ووجودها وعدمها ووظائفها وخصائصها والقائمين عليها"⁸.

وعرف عبد الله حامد ربيع الفكر السياسي على: "أنه مجموعة المبادئ والقيم السياسية التي ارتبطت بمجتمع معين، والتي قدر لها بدرجة أو بأخرى أن تتبلور في شكل منطوق متكامل"⁹.

في المقابل يوضح أن مفهوم الفكر السياسي الإسلامي هو: "مجموعة القيم السياسية التي وضعت أصولها الحضارة الإسلامية ثم مجموعة التجريدات

السياسية المتكاملة، أي البنيان الفكري، لتصوير وتفسير الوجود السياسي، حيث نستطيع أن نميز بين القيم السياسية والفلسفة السياسية¹⁰.

إنّ هذا التعريف يضعنا أمام مستويين لمفهوم الفكر السياسي الإسلامي، مستوى القيم السياسية التي جاءت بها الحضارة الإسلامية والتي تميزها عن باقي الحضارات، ومستوى الفلسفة السياسية التي أسس لها منظرو السياسة الشرعية وفلاسفة المسلمين¹¹.

ومن خلال ما تقدم فإن الفكر السياسي لا يهدف إلى تحليل الآراء والأفكار السياسية فقط بل وضع هذه الأفكار والآراء في سياقها التاريخي، والسعي لمعرفة كيفية نشأتها، وما تمثله للناس في تلك المرحلة التاريخية. وهذا ما سنحاول الكشف عنه من خلال ربط الأفكار السياسية الإسلامية في عهد الخلافة بسياقها التاريخي الذي تولدت عنه وفيه.

المبحث الأول: الحوادث التاريخية مهد الأفكار السياسية - الخليفة والبيعة-

من أهم القضايا التي أدركها بعض الباحثين في تاريخ النظريات السياسية بوجه عام، أن هناك صلة وثيقة بين نشوء الأفكار السياسية وتطور الأحداث التاريخية¹²، وهذا ينطبق على تشكل النظريات والأفكار السياسية الإسلامية. فهذه الأفكار ولاسيما في أطوار نشأتها الأولى: مرتبطة بحوادث التاريخ الإسلامي، إلى درجة أنه ينبغي أن ينظر إليهما على أنهما جانبان لشيء واحد¹³، لهذا وجب التطرق لأهم الأحداث التاريخية ومحاولة استخراج الأفكار السياسية المترتبة عنها.

أولاً: حادثة السقيفة وطريقة تولي الخلافة

بداية؛ لم تتضمن نصوص القرآن الكريم تفصيلاً لنظام الحكم الذي يجب أن يطبق في الدولة الإسلامية، ودلّ على ذلك تاريخياً فعل الرسول صلى الله عليه وسلم بعدم تعيينه من يقوم بأمر الدولة الإسلامية بعد وفاته، بل لم يحدد رسول الله صلى الله عليه وسلم الطريقة التي تُتبع في اختيار الحاكم بعده، وإنما وضّح القواعد العامة التي يجب أن يراعيها الحاكم في سيرته مع المسلمين¹⁴، وبيّن بسيرته وأقواله المثل العليا التي

يجب التمسك بها والمحافظة عليها من جانب الحاكم والمحكومين على السواء، لذلك فإن الصحابة عند اجتماعهم في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين 12 ربيع الأول عام 11 هـ¹⁵، الموافق ليوم 6 يونيو من عام 632م، اضطروا إلى استعمال العقل في اختيار من يتولى ذلك، وكانت هذه أول بادرة لنشأة الفكر السياسي في الإسلام. ويمكن تلخيص ما دار في الاجتماع في ثلاثة آراء¹⁶:

رأي الأنصار الذين اعتبروا الخلافة حقاً لهم باعتبارهم هم الذين نصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودافعوا عن الدين بأموالهم وأنفسهم، ولا يخرج المهاجرون عن كونهم رهطاً منهم أي من الأنصار باعتبار هجرتهم وإقامتهم في المدينة¹⁷، فقد ذكر ابن قتيبة أن "النبي صلى الله عليه وسلم لما قبض اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عبادة فقالوا: إن رسول الله قد قبض، فقال: يا معشر الأنصار: إن لكم سابقة في الدين، وفضيلة في الإسلام ليست لقبيلة من العرب، فكنتم أشد الناس على من تخلف عنه منكم، وأثقل على عدوكم من غيركم حتى استقاموا لغير الله، وتوفاه وهو راض عنكم، فشدوا أيديكم بهذا الأمر فإنكم أحق الناس وأولاهم به"¹⁸. وقال خطيبهم "نحن أنصار الله وكتيبة الإسلام وأنتم يا معشر المهاجرين رهط منا، وقد دفت دافة من قومكم يريدون أن يجتازوا منا أصلنا ويغصبونا حقنا"¹⁹.

ومن خلال قول سعد ابن عبادة وابن قيس، خطيب الأنصار، يتبين أن الأسس التي استند إليها الأنصار في مطالبتهم بالسلطة تتمثل في كونهم أصحاب فضل في الإسلام لم يكن لغيرهم، وذلك بإيوائهم ونصرتهم للرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وكذا دفاعهم عن الإسلام، لهذا توفى الله رسوله صلى الله عليه وسلم وهو راض عنهم²⁰.

وأما الرأي الثاني فمثله المهاجرون والذي عبر عنه أبو بكر الصديق بقوله: "كنا معشر المهاجرين أول الناس إسلاماً والناس لنا فيه تُبَّع، ونحن عشيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، ونحن مع ذلك أوسط

العرب نسبا، ليست قبيلة من قبائل العرب إلا لقريشا فيها ولادة²¹. وبناء على قول أبي بكر فإن الأساس الذي استند إليه المهاجرون في طلب السلطة، تتمثل في أن المهاجرون أول الناس إسلاما، فهم عشيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونسبهم ذو صلة بمختلف قبائل العرب²².

وتمثل الرأي الثالث في موقف الحُباب، فقد استبعد فكرة السابقة في الإسلام والعلاقة بالرسول صلى الله عليه وسلم، فسندده يقوم على الشعور بالمنة على المهاجرين في المعيشة والحماية وهذا ما يدلّ عليه قوله "فإنّ الناس في فيئكم وظلكم"، إضافة إلى أنّ الأنصار ذوو مال وعزة وكثرة عدد وأصحاب تجربة وبأس ونجدة²³.

بهذا ظهرت أولى العناصر التي شكّلت نواة الفكر السياسي الإسلامي، فتبين ممّا سبق أنّ ما أُنسند إليه الأنصار في مطالبتهم بالحكم متعلق بالإسلام فقط، أمّا المهاجرون فقد ارتبط بانتماء الرسول صلى الله عليه وسلم إلى عشيرتهم وقبيلتهم.

بعد مناقشات بين مختلف الاتجاهات في السقيفة استقرّ رأي المجتمعين على مبايعة أبي بكر بالخلافة بعد أن بايعه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة ابن الجراح تتابع الحاضرون على بيعته، وفي اليوم التالي اجتمع المسلمون في المسجد وبايعوا أبا بكر رضي الله عنه البيعة العامة²⁴، فكانت البيعة الأولى في سقيفة بني ساعدة بمثابة ترشيح أولى من المسلمين لأبي بكر وتبعثها البيعة العامة والتي جاءت بمثابة استفتاء على هذا الترشيح الذي أبدى فيه المسلمون أرائهم في اختيار خليفة رسول الله²⁵.

من مجمل الوقائع المتصلة بعملية اختيار أبي بكر (رضي الله عنه) يتبين أنّ هناك أفكار سياسية تشكلت جراء الواقع التاريخي والسياسي للمسلمين²⁶، فمسألة اختيار رئيس الدولة ليست مسألة دينية، ويدل على ذلك عدم استدلال أي من الاتجاهات المطالبة بالسلطة بأي نص قرآني أو نبوي، حتى النصوص النبوية التي وردت في تثبيت إمامة القرشيين لم تستحضر في الاجتماع، وتم التعويل على القرابة من

بواخر تشكل الفكر السياسي الإسلامي في مرحلة الخلافة الراشدة

الرسول، إضافة إلى الانتماء لقبيلة قريش كسند لتولي الحكم، والذي لا ينبغي الذهول عنه هو أن فكر العصبية "الشوكة" في تولي السلطة هي وليدة هذه اللحظة، بالإضافة لفكرة الأسبقية إلى الدين والقوة والمال.

غير أن ما يلاحظ في انتخاب أبي بكر رضي الله عنه أن المعايير التي رعت في المرشح كانت مزيجاً من العرف العربي والمفاهيم الإسلامية²⁷، كما كان في انتخابه حسماً عملياً لمبدأ القرشية في اختيار الخليفة، على الرغم من عدم استقرار ذلك في الفكر السياسي حتى القرن الثالث الهجري؛ فحمل الانتخاب بيعة خاصة في السقيفة، ثم بيعة عامة في المسجد، فأصبحت البيعتان تقليداً متبعاً في مراسيم الحكم، خلال الفترات اللاحقة²⁸.

ولقب أبو بكر رضي الله عنه بخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم²⁹، وتلخص مهامه في تطبيق الأحكام بعدالة، وتنظيم الجهاد ضد العدو، وحراسة دار الإسلام، والصلاة بالمسلمين، وكذا قسمة الفيء³⁰، وهي عبارة عن مهام سياسية وعسكرية.

هذا وقد اعترف أبو بكر بحقوق الأمة، ودورها في تقويم أعمال الخليفة وتصحيحها إذا خالفت الشرع، لأن البيعة إنما هي عقد بين الأمة والخليفة، بموجبه يقوم الخليفة بالحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، إلا أن الطريق لذلك لم يكن محددًا، كما لم يرد ذكر إمكانية عزل الخليفة إن هو انحرف، ولم تذكر كيفية ذلك³¹.

ويبدو أن التطورات السياسية في المدينة، لم تأخذ طابعها الجماعي العام، فكان لبعض القبائل موقف لا ينسجم تماماً مع الطريقة التي تم بها اختيار الخليفة، دون أن يكون لها رأي في هذا الأمر، ومن هذا المنظور فإن لحركة الردة أكثر من خلفية، أدت إلى تفجير الوضع في عدة بقع من الدولة، ومن التعسف أن تحصر ثورة القبائل في الدافع الديني، وإنما كانت الردة بدوافع سياسية واقتصادية³²، ويمكن تقويم حركة الردة، من خلال ربطها بالعوامل التالية:

1- الاعتراض على نتائج السقيفة، ويمثله موقف مالك بن نويرة الحنظلي التميمي³³.

2- رفض دفع الزكاة واعتبارها مظهرا للتبعية لدى بعض القبائل والارتهان لقريش لدى البعض الآخر: "قريش قوم لا يعدلون"، حسب القول المنسوب لمسيلمة، زعيم حركة حنيفة³⁴.

3- الضرر الذي حلّ ببعض القبائل، لاسيما المقيمة في مراكز تجارية هامة، بعد انتقال الحاضرة من الحجاز إلى المدينة، وتعديل خطوط القوافل، هذا فضلا عن التهذيب الذي طرأ على المعاملات الاقتصادية في ظل الإسلام³⁵، هذه أهم الأسباب التي كانت وراء ردة القبائل في شبه الجزيرة العربية.

أما الأمر الآخر المهم الذي شغل بال أبي بكر رضي الله عنه هو لمن يكون الأمر من بعده، فما إن مرض وأحس بدنو أجله استشار الصحابة في أمر الخلافة من بعده، إلا أنهم ارتأوا أن يتركوا الاختيار للخليفة فأشار عليهم بعمر بن الخطاب³⁶. وهذا ما تم لعمر بن الخطاب، حيث بايعه المسلمون في المدينة، وأخذت له البيعة من أهل البلدان³⁷. إلا أن بيعته لم تخلو من معارضة عدد من الصحابة رضي الله عنهم وعلى رأسهم طلحة بن عبد الله، والزبير وعبد الرحمان بن عوف وسعد بن أبي وقاص³⁸، وبالتالي تقرر حق المعارضة لجميع المسلمين غير أنه لم يتم العمل به في لاحق الفترات في التاريخ الإسلامي.

وتدل وقائع العهد لعمر بن الخطاب رضي الله عنه على أن الأفكار السياسية التي عرفت في بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه قد استمر العمل بها، مع ترسيخ مبدأ البيعة الخاصة والبيعة العامة كأساس لشرعية سلطة الحاكم³⁹.

ثانيا: وفاة عمر وبوادر التغيير

لقد كانت مدة خلافة أبي بكر رضي الله عنه غير كافية لوضع أسس الدولة، إلا أنه حفظ للدولة استقرارها ووحدتها حتى لا تتصدع وحدة الأمة في بداياتها⁴⁰، في المقابل عمل عمر على إرساء وترسيخ

بواخر تشكل الفكر السياسي الإسلامي في مرحلة الخلافة الراشدة

أسس دولة المسلمين في المدينة⁴¹، فقد ركز في وضع أسس الدولة على ثلاث ركائز رئيسية تمثلت في تقسيم وتنظيم الولايات⁴²، تأسيس الجيش، ومد حركة الفتوحات⁴³.

إلا أن امتداد حركة الفتوحات بقدر ما كان نعمة على المسلمين إلا أنه شكل عدة تحديات؛ وذلك من خلال تنظيم الدولة وصعوبة مراقبتها.

وتعد وفاة الخليفة عمر الحادثة الرئيسية في تغيير طريقة البيعة واتخاذ شكل آخر لاختيار الخليفة، وذلك حين عهد عمر رضي الله عنه بهذه المهمة لستة أشخاص لتولي الخلافة من بعده.

وكان مقصد عمر رضي الله عنه من جعلها شورى بين الستة أن يمارس المسلمون الشورى في أعلى المستويات وهو اختيار المسؤول الأول في الدولة، قال الطبري: "ولم يكن في أهل الإسلام أحد من أهل المنزلة في الدين والهجرة والسابقة والعقل والعلم والمعرفة بالسياسة ما للستة لذا جعل عمر الأمر شورى بينهم"⁴⁴، وقد تضمنت إجراءات تولية عثمان بن عفان بعد عمر عدة إجراءات سياسية، كالالتزام بمبدأ الأغلبية في اختيار الخليفة⁴⁵، بالإضافة لظهور فكرة أهل الشورى - أهل الحل والعقد⁴⁶.

المبحث الثاني: الخليفة عثمان وظهور مفاهيم سياسية جديدة

تركز اهتمام الخاصة والعامة في خلافة عثمان رضي الله عنه على الاتهامات التي وجهت له والمتعلقة بإثارة لقرابته، وسوء تصرفه في المال العام الشيء الذي أشعل الثورة التي انتهت باغتياله. لكن غياب عثمان رضي الله عنه عن المشهد لم يحل المشكلة بل أدى إلى سلسلة من المشاكل السياسية والأمنية الأخرى، وقد تمثلت هذه المشاكل في معركتي الجمل وصفين، وانقسام الجماعة على الخليفة علي رضي الله عنه، حيث لم يدخل في طاعته سائر الناس، كذلك عرفت الأمة في هذه المرحلة ولأول مرة نوع من التحزب، وذلك على خلفية الصراع حول

دم عثمان رضي الله عنه، والأحق بالخلافة بعده، إذ انقسمت الجماعة إثر ذلك إلى سنة وشيعة وخوارج⁴⁷.

أولاً: الثورة على عثمان وانهيار دولة المدينة

شهدت خلافة عثمان رضي الله عنه، تطورات خطيرة في بنية المجتمع، وذلك بعد أن تحولت الدولة الإسلامية من دولة محدودة النطاق، إلى دولة مترامية الأطراف، فما هي تداعيات هذا التوسع الغير المنضبط.

آ: الثورة على عثمان وتداعيتها

إن الأعمال التي قام بها عثمان بن عفان رضي الله عنه في خلافته والتي جعلت عامة الناس ينفرون عليه سياسته، وترتب عنها فتنة كان عثمان ضحيتها، وانقسم من جرائها المسلمون أحزاباً وطوائف لكل منها رأيه واتجاهه⁴⁸، ومن أهم الأعمال التي قام بها عثمان بن عفان رضي الله عنه واعتبرت سبب الفتنة، عزل ولاية عمر رضي الله عنه وتعيين أقاربه في مناصب الولايات، وتفضيل أقاربه في العطايا والقطائع، بالإضافة إلى الشدة على معارضيه⁴⁹.

وقد جعلت هذه الأسباب مؤشر الفتنة، التي أودت بحياته، وحمل عثمان رضي الله عنه مسؤولية ما حصل، وجعلت تصرفاته سبباً للفتنة، كتقريب بني أمية في الحكم، وشدته على أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، وعدم سيره على ما سار عليه الشيخان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. رغم أهمية هذه الأسباب، إلا أنه لا يجب أن نُغفل أن بوادر الفتنة، هي أوضاع قد ورثها عثمان رضي الله عنه، ولم تكن من صنع يده، ويمكن أن نردها إلى توسع الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية وذلك من جراء الفتح غير المنظم، وكذا الصراع بين الاتجاه الإسلامي المتصاعد والاتجاه القبلي، واللذان أفضيا إلى تغيرات جوهرية على دولة المسلمين.

ب- انهيار قاعدة الدولة في المدينة

بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، كان لابد من الخروج بحل سريع من هذه المحنة، يعيد الأوضاع إلى مسارها قبل خلافة عثمان رضي الله عنه، ويبدو أن الأنظار كانت متجهة آنذاك إلى علي رضي الله عنه، الذي لم يغادر المدينة، والذي يمارس دوره على أكمل وجه منذ تقادم الوضع في أواخر عهد عثمان رضي الله عنه، فقد كان علي رضي الله عنه، وهو أحد القلائل من ساسة الصنف الأول، إلا أنه لم يكن شديد الحماسة للخلافة⁵⁰، حيث يذكر ابن الأثير: أنه بعد مقتل عثمان أجمع، "أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار، وفيهم طلحة والزبير، فأتوا عليّ فقالوا: إنه لابد للناس من إمام. قال لا حاجة لي في أمركم، فمن أخترتم رضيت به. فقالوا: ما نختار غيرك، وترددوا إليه مرارا وقالوا له في آخر ذلك: إننا لا نعلم أحداً أحقّ به منك ولا أقدم سابقة ولا أقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لا تفعلوا فاني أكون وزيراً خير من أن أكون أميراً. فقالوا والله مانحن بفاعلين حتى نبايعك"⁵¹.

ومما سبق يتضح بأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رفض تولي منصب الخلافة منذ البداية، واضطر إلى القبول بالمنصب بعد خوفه الفتنة على الأمة، واضطراب شؤون السلطة فيها.

إلا أن علي رضي الله عنه عند توليه الخلافة لم يجتمع الناس على بيعته كسابقه⁵²، وقد كانت الخطوة الأولى عند توليه الخلافة، العمل على إلغاء مظاهر الانحراف وأسبابه، وكل ما انتهى بالعهد السابق إلى تلك النهاية، ولعلّ القرار التغيري الأكثر إلحاحاً آنذاك هو إعادة النظام في الجهاز الإداري، كونه الأداة التنفيذية المسؤولة عن شؤون الخلافة، ويبدو ذلك واضحاً في قول أحد المقربين من علي وهو المغيرة بن شعبة مشيراً على علي رضي الله عنه: "انزع من شئت واطرك معاوية، فإن فيه جرأة، وهو في أهل الشام يُستمع منه ولك حجة في إثباته، وكان عمر قد

ولاه الشام⁵³، وفي ضوء هذا الموقف، صدر الأمر بعزل الولاة وعمال الخراج وبقية المسؤولين في العهد السابق واستبدالهم بفئة جديدة غير متورطة في السياسة وليست لأسمائها شهرة كبيرة خارج المدينة المنورة.

إلا أنّ هذه الخطوة لم تكن الشغل الشاغل للخليفة، ففي مكة التقى الرافضون لحكم علي رضي الله عنه وعلى رأسهم طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم⁵⁴، فاتفقوا على التوجه نحو البصرة وخرجوا عليه في نحو ستمائة رجل للمطالبة بدم عثمان رضي الله عنه، حيث وقعت معركة بين جيش علي رضي الله عنه، وجيش طلحة والزبير رضي الله عنهما، وعُرفت هذه المعركة بوقعة الجمل، وهُزم جيش طلحة والزبير رضي الله عنهما، حيث قتل الزبير، وأنصرف طلحة، إلى المدينة فقتل في الطريق⁵⁵.

وأسفرت موقعة الجمل عن تحجيم دور المدينة وإنهاء الدور السياسي للحجاز، بعد انتقال علي في أحقاب انتصاره، إلى الكوفة في العراق، واتخذها مقراً لخلافته القصيرة⁵⁶، ويبدو أن الدولة الإسلامية في هذه الفترة أصبحت أمام ثلاث عواصم سياسية كبرى، الكوفة والبصرة في العراق، والمدينة ومكة في الحجاز، ودمشق في الشام.

وفي خضم هذه الأحداث وظهور ثلاث عواصم تتجاذب السلطة، فإن المجابهة الأخرى التي واجهها الخليفة، تمثلت في الوالي على دمشق معاوية رضي الله عنه، والذي أحكم سيطرته على الشام، سواء بتطويع القبائل القوية، أو بإعداد جيش متماسك وانضباطي، بينما الجهة العراقية لم تنزل حديثاً العهد مع الخليفة، ويبدو أن علي رضي الله عنه، من موقع المسؤول كان حريصاً على توصل المرونة في إنهاء تمرد معاوية رضي الله عنه، ومن معه، حين أرسل موفداً إلى الشام⁵⁷، بغية إقناع معاوية رضي الله عنه، بالتخلي عن موقفه السلبي والاعتراف بشرعية الخليفة، إلا أنه أبى واتهمه بإيواء قتلة عثمان في جيشه⁵⁸.

وهذا ما أدى إلى نشوب الحرب بين الخليفة علي رضي الله عنه في العراق والوالي على دمشق معاوية، وكانت صفين ساحة الصراع بين الطرفين، وتشير المرويات إلى معارك طاحنة بين الفريقين دامت حوالي ثلاثة أشهر⁵⁹، حيث كادت الحرب تحسم لصالح علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لولا إشارة عمرو بن العاص على معاوية، أن يقوم جيشه برفع المصاحف على الرماح لإيهام أنصار علي رضي الله عنه، أنه يرغب في تحكيم كتاب الله، وتمكن معاوية بفكرة التحكيم من إحداث انشقاق في جيش علي، فقد رفض القراء الاستمرار في القتال ودعوا إلى التحكيم، وبه انتهت حرب صفين⁶⁰.

أسفرت قضية التحكيم عن جبهة جديدة استجذبت ضدَّ علي، بانفصال الخوارج وانسحابهم إلى النهروان ورفضهم الحكمين، وما لبثوا أن تحولوا إلى قوة عسكرية وسياسية معارضة احتلَّت فيما بعد حيزاً غير عادي بين الحركات الثورية، التي استهدفت دولة الأمويين بشكل خاص⁶¹.

واتسع نطاق الصراع بين علي ومعاوية بعد التحكيم، ولم يتمكن أي الطرفين من بسط سيطرته على الأوضاع، فكانت النتيجة تقسيم الدولة بينهما: العراق لعلي والشام لمعاوية وبتقسيم الدولة بين علي ومعاوية صار هناك خليفتان في آن واحد⁶²، واستمر الوضع على ذلك حتى استشهد علي بالكوفة سنة (40هـ-661م)⁶³.

ثانياً: الأفكار السياسية الجديدة ولادة الفتنة

يمكن تقسيم أهم الأفكار السياسية التي ظهرت على مرحلتين: الأولى تشكلت في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه والثانية تشكلت في عهد علي رضي الله عنه.

آ- الأفكار السياسية الجديدة في عهد عثمان رضي الله عنه

يمكن أن نجلها في ثلاث آراء سياسية كبرى هي: ظهور فكرة العصبية كسند سياسي لتولي السلطة، وفكرة الخروج على الحاكم، وفكرة الوصية لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه بالسلطة⁶⁴.

أعتمد عثمان رضي الله عنه في تسيير شؤون الدولة على أقاربه من بني أمية، وترتب على هذه السياسة تمهيد الحكم لأقاربه من بني أمية⁶⁵، والتي حولت عصبيتهم إلى دولة، وقد أدت تلك الممارسات السياسية إلى جعل فكرة العصبية القبلية سندا في تولي السلطة والمطالبة بها فيما بعد، بدل فكرة السابقة في الإسلام والقرب من الرسول صلى الله عليه وسلم التي كانت سائدة أيام الخلفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وتعدّ هذه الفكرة بداية التحول في نظام الحكم من الخلافة إلى الملك⁶⁶.

وقد أنجر عن سياسة عثمان بتولية أقاربه مطالبة المحكومين بعزل الولاة الذين عينهم، فقد طالب أهل الكوفة من عثمان رضي الله عنه عزل عامله على الكوفة الوليد بن عقبة - أخو عثمان رضي الله عنه من أمه- وعزله بعد ذلك وعين سعيد ابن العاص إلا أنهم منعه من دخول الكوفة، واستجاب عثمان رضي الله عنه أيضا لمطلبهم وعزله وعين بدلا منه أبا موسى الأشعري.

والواقع أن مطالبة أهل العراق بتغيير ولايتهم قد بدأت في عهد عمر رضي الله عنه، ولكن الجديد في عهد عثمان رضي الله عنه، أن المطالبة بعزل الولاة أصبحت ظاهرة تكررت في أكثر من ولاية، وكان عثمان رضي الله عنه، في أكثر من مرة يستجيب لمطالبهم، بعزل الولاة مع تولية آخرين مكانهم، ولكن هذه الفكرة والتي مفادها عزل الوالي، قد امتدت بعد قليل من الولاة على الأقاليم إلى الخليفة ذاته، فطالبه الخارجون عليه بأن يخلع نفسه عن الخلافة فلما رفض حاصروه وسوروا عليه بيته وقتلوه وهو في بيته يقرأ في مصحفه⁶⁷.

ولا ينبغي الذهول عن سبب آخر أدى إلى الثورة على عثمان على جانب سياسته في الأقاليم، وهو شيوع فكرة أحقية علي بالخلافة

وأنه وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد وجدت هذه الفكرة قبولا لدى عامة المسلمين في مصر والكوفة والبصرة.

ب- الأفكار السياسية الجديدة في عهد علي رضي الله عنه.

بدأ الإمام علي رضي الله عنه عهده بسياسة مشاركة الأمة في الحكم⁶⁸، مخالفاً بذلك ما كان عليه الشيخين، فمنذ لحظة تعيينه خليفة إذ أرسل بالبيعة إلى الآفاق وإلى جميع الأمصار، فجاءته البيعة من كل مكان إلا الشام، واستمر معتمداً على جمهور الأمة الإسلامية، وقد سجلت المصادر صوراً من هذه السياسة المعتمدة، مثل استشارته جمهور الحاضرين أثناء معركة صفين في قضية التحكيم بينه وبين معاوية، وكذا استشارته عندما أراد تعيين ممثله في مجلس التحكيم، وقبل علي الاتفاق وهو كاره له في الواقع، لأنه أصبح في موقع قوة، ولأن التحكيم عملية تخدير وتمويه من معاوية، أما الذي حداً به إلى التنازل فهو الرغبة في حقن الدماء، وإرضاء الفريق الذي أصر على قبول التحكيم من أنصاره حتى هددوه بالقتال إن امتنع⁶⁹، وبعد انقضاء التحكيم بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، بدومة الجندل وذلك في رمضان عام 37هـ، وبعد الأحداث الدامية التي اسفرت عنها معركة صفين تراضى الطرفان بأن يستقل علي، بالعراق ومعاوية، بالشام، وبذلك أصبح في الدولة الإسلامية خليفان في وقت واحد⁷⁰.

ويمكننا القول أن علياً رضي الله عنه من خلال تلك السياسة، قد خالف سياسة سابقيه واتجه إلى عامة أفراد الأمة في شوره، ولم يروا أنه انفرد برأي شخصي إلا في قضية عزل الولاية الذين عينهم عثمان ومعظمهم من أقاربه، وقد رأى بعض الباحثين إن قرار العزل كان تدبيراً مستعجلاً، وكان يمكن تأجيله لوقت لاحق بعد أن يتلقى المعلومات من مواقف السكان في كل إقليم⁷¹.

غير أنّ الصراع الذي جرى بين على ومعاوية تسبب في ظهور قوى سياسية جديدة، تطورت لتصبح عقائد سياسية واضحة فيما بعد: مثل الخوارج، والشيعة. وهناك بذور أخرى ظهرت في العصر الأموي بشكل أوضح كالمعتزلة، والمرجئة، والجبرية.

وهكذا يتبين أن انتقال السلطة إلى الأمويين كان نتيجة طبيعية لظروف وتطورات داخل المجتمع الإسلامي، أفضى إلى تغيرات جذرية في مؤسسة الخلافة من الحكم الشوري إلى الوراثة الملكية، ومع ذلك فإن فترة الراشدين كانت المثل الأعلى والمعيار النموذجي عند معظم الفرق الإسلامية في الفترات اللاحقة، وإن لم يتفق على ما إذا كانت تلك الفترة كلها داخلة في إطار ذلك النموذج⁷².

والمتمم لفترة الراشدين يخلص إلّا أنّها انتهت دون أن تظهر مؤسسات سياسية تشارك في السلطة وتوجهها. وهذا يعني أن المؤسسة السياسية بقيت خاضعة للظروف التاريخية ولتوجه التيار القبلي والإسلامي. هذا مع عدم إغفال أهمية الفترة اللاحقة وعلاقة الدولة الأموية بكل الاتجاهين القبلي والإسلامي، بالإضافة إلى القوى السياسية الجديدة والمتمثلة في الأحزاب المعارضة، وكذا ضرورة التنبيه للمؤثرات الخارجية الوافدة من البلدان المفتوحة.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلت إلى عدة نتائج أجملها فيما يأتي:
أنّ المسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، قد اختلفوا حول بعض المسائل ذات الطابع السياسي، وكان لهذا الاختلاف أثر واضح في نشأة الفكر السياسي الإسلامي.

وكانت أول بادرة لنشأة هذا الفكر ما جرى في حادثة السقيفة حيث تبلورت الأفكار السياسية الأولى، التي كان من نتائجها، إقرار مبدأ الاختيار والشورى في الحكم، وعليه تمّ اختيار أبي بكر لمنصب الخلافة، واتخذ هذا المبدأ أساساً في اختيار الخلفاء طوال مرحلة الراشدين، رغم اتخاذه أشكالاً متباينة من خليفة لآخر، بحسب التطورات التاريخية لكل

بواخر تشكل الفكر السياسي الإسلامي في مرحلة الخلافة الراشدة

مرحلة، وبالرغم من أنّ فترة الخلافة الراشدة لم تقرر مبدأ واحد لاختيار خليفة للمسلمين فإنه مع ذلك تم رفض فكرة تعدد الخلفاء، والتأكيد على فكرة وحدة الإمامة والأمة.

ومن خلال عملية انتخاب أبي بكر نلاحظ أن صفات المرشح للخلافة كانت مزيجاً من العرف العربي والمفاهيم الإسلامية الجديدة التي تعلموها من حكم الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد اتخذ أبو بكر لقب خليفة كحاكم للمسلمين.

أما حين عهد عمر بهذه المهمة للأشخاص الستة المعروفين - عثمان، علي، الزبير، طلحة، عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، رضي عنهم أجمعين- على أن تكون الخلافة لأحد منهم، وقد تميز كل واحد منهم بصفات تأهله ليكون الخليفة وقد كانت الفتنة السبب الرئيسي في تولي علي الخلافة، هذه الفتنة والصراع على السلطة أدى إلى نشأة الفرق الإسلامية، والتي أفضت إلى انتقال السلطة للأمويين، وأسست لحكم ملكي ذو نزعة قبلية.

على ضوء هذه المعطيات أستنتج أن الفكر السياسي الإسلامي في هذه المرحلة كان وليد الواقع والأحداث التاريخية، فجّل الأفكار السياسية التي ظهرت كانت جراء أحداث واقعية ولم تكن ترفاً فكرياً، وهكذا يمكن حصر الأفكار السياسية التي ظهرت في عنصرين هما:

أولاً- أفكار أصيلة: وتتمثل في تلك القيم الإسلامية كمبدأ الشورى في اختيار الحاكم، والسابقة في الإسلام، والقرب من الرسول صلى الله عليه وسلم، والتقوى والعلم.

ثانياً- أفكار موروثية: وتمثلت في التقاليد السياسية القبلية تمثلت في اختيار الحاكم على أساس السن، والنفوذ والحكمة، مع عدم إعطاء أهمية لمركزية الحكم في الدولة ووحدة الأمة.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- ابن الأثير عز الدين أبو الحسن علي، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، د.ط، 1979، ج3.
- 2- بروال أحمد، التنشئة السياسية في المدرسة الجزائرية، دراسة تأصيلية في الفكر الإسلامي والإنساني، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2013/2012.
- 3- بوترة محمود، نشأة الفكر السياسي في الإسلام من وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى بداية القرن الرابع الهجري، دار المصطفى، دمشق، ط1، 2010.
- 4- بيضون إبراهيم، الحجاز والدولة الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983.
- 5- جاسم فاخر، دراسات في الفكر السياسي الإسلامي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ط1، 2012.
- 6- جبرون أحمد، الفكر السياسي الإسلامي قبل عصر التدوين من 11هـ إلى 132هـ، الخصائص والسمات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، المغرب، 22 أغسطس، 2014.
- 7- ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن، تاريخ عمر بن الخطاب، د.ط، د.ت.
- 8- ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن، كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ج5.
- 9- حركات إبراهيم، السياسة والمجتمع في العهد الراشدي، د. ط، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1985م.
- 10- حسين طه، الفتنة الكبرى علي وبنوه، دار المعارف، القاهرة، ط15، د.ت، ص21-27.
- 11- الدينوري عبد الله بن محمد بن مسلم بن قتيبة، عيون الأخبار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط2، 1996م، ج1.

بوادر تشكل الفكر السياسي الإسلامي في مرحلة الخلافة الراشدة

- 12- الماوردي على أبي الحسن بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق، احمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط1، 1989.
- 13- الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، دمشق، دت، ج2.
- 14- ربيع حامد عبد الله، مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي، تحرير، سيف الدين إسماعيل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2007، ج1.
- 15- الرئيس ضياء الدين محمد، النظريات السياسية الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط7، دت.
- 16- الزبيدي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسين الواسطي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار صادر، بيروت، دت، ج3.
- 17- سيف ابن عمر الضبي الاسدي، الفتنة ووقعة الجمل، جمع وتصنيف، احمد راتب عمروش، دار النفائس، بيروت، 1972.
- 18- شرف محمد جلال، نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1990.
- 19- بن أبي طالب علي، نهج البلاغة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دت، ج1.
- 20- الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، ط2، 1387هـ، ج3.
- 21- ابن عبد ربه احمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق، عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ج4.
- 22- العمري أكرم ضياء، عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط2، 1998م.

- فارس بكيس- د/ عمر حيدوسي
- 23- العوا محمد سليم، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 2006.
- 24- الغزالي محمد بن محمد أبو حامد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دبت، ج4.
- 25- ابن فارس الحسين أحمد بن زكريا القزويني، معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، 1991م، ج4.
- 26- فرقاني سمير، تطور الفكر السياسي الإسلامي وأثره في واقع الأمة، رسالة دكتوراه، قسم الفقه وأصوله، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.
- 27- الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، دبت، ج2.
- 28- ابن قتيبة عبد الله ابن محمد بن مسلم، الإمامة والسياسة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1.
- 29- ابن قيم شمس الدين أبي عبد الله الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تحقيق، محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، 1961م.
- 30- ابن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن عمرو القرشي الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق، عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، جيزة، مصر، 1998، ج8.
- 31- ابن منظور جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دبت، ج5.
- 32- المودودي أبو الأعلى، الخلافة والملك، تعريب، أحمد إدريس، دار القلم، الكويت، ط1، 1978.
- 33- ابن هشام أبي محمد عبد الملك، السيرة النبوية، تحقيق، مصطفى السقة وأخران، د.م.ن، ج4.

34- يوجه سوى خير الدين، تطور الفكر السياسي عند أهل السنة. فترة التكوين: من بدايته حتى الثلث الأول من القرن الرابع الهجري، عمان، الأردن، ط1، 1993.

الهوامش:

- 1- ابن منظور جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دت، ج5، ص65.
- 2- يراجع: ابن فارس الحسين أحمد بن زكريا القزويني، معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجليل، دب، ط1، 1991م، مادة: فكر، ج4، ص446. والفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، دت، مادة: فكر، ج2، ص111. والزبيدي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسين الواسطي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار صادر، بيروت، دت، ج3، ص475.
- 3- يراجع: الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، دمشق، دت، ج2، ص202. والغزالي محمد بن محمد أبو حامد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دت، ج4، ص425.
- 4- أحمد بروال، التنشئة السياسية في المدرسة الجزائرية، دراسة تأصيلية في الفكر الإسلامي والإنساني، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2013/2012، ص47.
- 5- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، المرجع السابق، ج2، ص222.
- 6- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المرجع السابق، ج4، ص168-169.
- 7- يراجع: الدينوري عبد الله بن محمد بن مسلم بن قتيبة، عيون الأخبار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط2، 1996م، ج1، ص10. والماوردي علي أبي الحسن بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق، احمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط1، 1989، ص01. وابن القيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تحقيق، محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، 1961م، ص15.
- 8- فاخر جاسم، دراسات في الفكر السياسي الإسلامي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ط1، 2012، ص13.
- 9- حامد عبد الله ربيع، مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي، تحرير، سيف الدين إسماعيل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2007، ج1، ص159.
- 10- المرجع نفسه، ج1، ص160.
- 11- سمير فرقاني، تطور الفكر السياسي الإسلامي وأثره في واقع الأمة، رسالة دكتوراه، قسم الفقه وأصوله، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2007/2008، ص70.

- ¹² - هذه النظريات والأفكار السياسية هي نتيجة للواقع التاريخي أكثر منها ثمرة تفكير واجتهاد ونظر.
- ¹³ - ضياء الدين محمد الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط7، دبت، ص 23-24.
- ¹⁴ - محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 2006، ص66.
- ¹⁵ - الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، ط2، 1387هـ، ج3، ص199. ابن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن عمرو القرشي الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق، عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، جيزة، مصر، 1998، ج8، ص104-109.
- ¹⁶ - محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، المرجع السابق، ص67.
- ¹⁷ - المرجع نفسه، ص67-68.
- ¹⁸ - ابن قتيبة عبد الله ابن محمد بن مسلم، الإمامة والسياسة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص09.
- ¹⁹ - ابن كثير، البداية والنهاية، المرجع السابق، ج8، ص83.
- ²⁰ - ابن هشام أبي محمد عبد الملك، السيرة النبوية، تحقيق، مصطفى السفة وآخرون، د.م.ن، ج4، ص659.
- ²¹ - محمود بوترة، نشأة الفكر السياسي في الإسلام من وفاة النبي محمد ﷺ إلى بداية القرن الرابع الهجري، دار المصطفى، دمشق، ط1، 2010، ص17.
- ²² - ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، المرجع السابق، ص10.
- ²³ - محمود بوترة، نشأة الفكر السياسي في الإسلام، المرجع السابق، ص18.
- ²⁴ - المرجع نفسه، ص19.
- ²⁵ - بن عبد ربه احمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق، عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ج4، ص150.
- ²⁶ - محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، المرجع السابق، ص69.
- ²⁷ - محمود بوترة، نشأة الفكر السياسي في الإسلام، المرجع السابق، ص25.
- ²⁸ - مثل: السابقة في الإسلام والقرب من الرسول والتقوى والعلم (أفكار إسلامية) والخبرة، النسب، الخدمة (أفكار قبلية).
- ²⁹ - خير الدين يوجه سوى، تطور الفكر السياسي عند أهل السنة. فترة التكوين: من بدايته حتى الثلث الأول من القرن الرابع الهجري، عمان، الأردن، ط1، 1993، ص38-39.
- ³⁰ - ولعل الفقيه الشافعي الماوردي كان الأكثر دقة في تحديد المفهوم الإسلامي لهذه الوظيفة بقوله: "الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم في الأمة واجب بالإجماع". الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، المرجع السابق، ص03.
- ³¹ - ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، المرجع السابق، ج01، ص48.

- ³²- قال أبو بكر في المسجد بعد البيعة، "يا أيها الناس إنني قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني... أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم". ابن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، المرجع السابق، ج4، ص150.
- ³³- إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص131.
- ³⁴- إبراهيم بيضون، تكوين الاتجاهات السياسية، المرجع السابق، ص27.
- ³⁵- ابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن، كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ج5، ص362.
- ³⁶- إبراهيم بيضون، تكوين الاتجاهات السياسية، المرجع السابق، ص27.
- ³⁷- يراجع: ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج، تاريخ عمر بن الخطاب، دط، دبت، ص48-55.
- ³⁸- أكرم ضياء العمري، عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط2، 1998م، ص56.
- ³⁹- ابن الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب، المرجع السابق، ص48-49.
- ⁴⁰- محمود بوترة، نشأة الفكر السياسي في الإسلام، المرجع السابق، ص33.
- ⁴¹- محمد جلال شرف، نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1990، ص65.
- ⁴²- محمد شعبان، صدر الإسلام والدولة الأموية، المرجع السابق، ص39.
- ⁴³- إبراهيم بيضون، تكوين الاتجاهات السياسية، المرجع السابق، ص91-94.
- ⁴⁴- محمد شعبان، صدر الإسلام والدولة الأموية، المرجع السابق، ص44.
- ⁴⁵- المرجع السابق، ص58.
- ⁴⁶- محمود بوترة، نشأة الفكر السياسي في الإسلام، المرجع السابق، ص41-42.
- ⁴⁷- المرجع نفسه، ص43.
- ⁴⁸- أمحمد جبرون، الفكر السياسي الإسلامي قبل عصر التدوين من 11هـ إلى 132هـ الخصائص والسمات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، المغرب، 22 أغسطس، 2014، ص3.
- ⁴⁹- محمود بوترة، نشأة الفكر السياسي في الإسلام، المرجع السابق، ص47.
- ⁵⁰- ويبدو أن هناك موقفين للمعارضة أحدهما: سياسي اجتماعي، عبرت عنه انتفاضة أبي ذر الغفاري الداعية إلى التقشف ومحاربة الغنى واكتناز المال فقوبل من طرف الخلافة بالإبعاد إلى الشام، وثانيهما صدامي، عبرت عنه انتفاضة الكوفيين بقيادة الأشتر. يراجع: محمود بوترة، المرجع السابق، ص48-50.
- ⁵¹- إبراهيم بيضون، تكوين الاتجاهات السياسية، المرجع السابق، ص117-118.

- 52- ابن الأثير عز الدين ابو الحسن علي، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، د.ب، 1979، ج3، ص190-191، وعلي بن أبي طالب، نهج البلاغة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ب، ج1، ص181-182.
- 53- سيف ابن عمر الضبي الاسدي، الفتنة ووقعة الجمل، جمع وتصنيف، احمد راتب عمروش، دار النفائس، بيروت، 1972، ص95.
- 54- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المرجع السابق، ج3، ص197.
- 55- طه حسين، الفتنة الكبرى علي وبنوه، دار المعارف، القاهرة، ط15، د.ب، ص21-27.
- 56- ابن كثير، البداية والنهاية، المرجع السابق، ج10، ص474-479.
- 57- إبراهيم بيضون، تكوين الاتجاهات السياسية، المرجع السابق، ص123-124.
- 58- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المرجع السابق، ج3، ص276.
- 59- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي، المرجع السابق، ج01، ص301.
- 60- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المرجع السابق، ج3، ص285.
- 61- ابن كثير، البداية والنهاية، ج10، ص554-559.
- 62- إبراهيم بيضون، تكوين الاتجاهات السياسية، المرجع السابق، ص133.
- 63- محمود بوترة، نشأة الفكر السياسي في الإسلام، المرجع السابق، ص91.
- 64- الطبري، تاريخ الرسل والملوك، المرجع السابق، ج3، ص155.
- 65- محمود بوترة، نشأة الفكر السياسي في الإسلام، المرجع السابق، ص63-72.
- 66- إبراهيم حركات، السياسة والمجتمع في العهد الراشدي، المرجع السابق، ص124.
- 67- أبو الأعلى المودودي، الخلافة والملك، تعريب، احمد إدريس، دار القلم، الكويت، ط1، 1978، ص63-98.
- 68- محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، المرجع السابق، ص84.
- 69- محمود بوترة، نشأة الفكر السياسي في الإسلام، المرجع السابق، ص102-103.
- 70- حركات إبراهيم، السياسة والمجتمع في العهد الراشدي، د.ب، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ص145-146.
- 71- محمود بوترة، نشأة الفكر السياسي في الإسلام، المرجع السابق، ص101.
- 72- إبراهيم حركات، السياسة والمجتمع في العهد الراشدي، المرجع السابق، ص129.